

المراة اذا كفت بلا اذن الاثره لکن شدة جعت في التركة ولو اثار لا يشر
قال رحمه الله لو قيل تبرع بقمه كفن لکن لا يبعد ^{در المختار} البسيع
در فتاوى حجت ميگويد در نقل كرد او مقدر و كفن بنادر و خلق را فو قه
اور الكفن دهند در حجر ميگويد از بيت المال بايد داد فاما درين زمانه كفن
اور اخلق بايد داد در فتاوى سراجيه ميگويد در نقل كرد جز نداشت خرق
فليفهت كه اور الكفن دهند و اگر بقصر ا مقدر و كفن نباشد بايد كه انشا
از كفن بنيه مقدر و كفن بمشده طلب كنند و اگر در نقل كرد بزرگان او كفن
واجبست فاما اگر كفن نقل كرد مقدر و كفن بنيهت بمرد و واجبست
كفن دهد در مصنف ميگويد كفن منكره بر سوم واجبست خواه فقر باشد خواه
غنى فقير بر نقولت در مصنف و در فتاوى آهوه ميگويد اگر ميت را كفن
پليد دادند نماز جنازه بر آن ميت رواست فاما كفن باك دادند بعد
جز از ميت بر او اند و كفن پليد نماز جنازه بر آن ميت رواست
خانه منقشها فر باب اس في بيان السليد حواه في سنة ١٠٣١ الهجره
الاخير العلما المعلى على الافتاء عليه الفتوى و بهفت و بهت

و به نأخذ و عليه الاعتماد و عليه عمل اليوم و هو العج و هو الظاهر و هو الاظهر و هو المختار
و فر ما نأخذ هو الكشيه و هو الاوجه و غير ما من الالفاظ الاله على مثل هذا في مفر
ولا يجوز فر المسجد بما و لانه لو جوز يدخل فيه نسوا و الصليا فنه بسب حرة مسجد
ولو كان البر قد ياترك ليز فر من تکره المنفعة امام قاضيه من نصف ٣٤
المساجد الثابتة للصلاة و الذکر للکتاب و الشکایه من هه تقع فان اشد على
قال و ان المساجد قديده قال فر المصنف الجلس فر مسجد للحدث مانده
شرعاً لان اهل الصفة كانوا يلازمون المسجد كانوا ينامون و يتحدثون و لهذا
لا يحل لاجتماعه لفر الجامع البرهه اقول يؤخذ من هذا ان الادر المحمودة منه

اذا جد بعد الذول بقصد العادة لا يتناول رد المختار شرع در المختار
مسجد اراد اهل ان يجعلوا الرجبة مسجد ادعا القلب او يحووا الباسم
مصدق ادجد ثواله بانا لم ذلك خلاصة الفتوى و ابراهيم سر و على كفن
ان اراد اهل المحلة ان يحووا المسجد الى مكان آخر ان تروا بحيث
لا يصح فيه فلع ذلك جامع الفتوى عرف صاحب اهل المسجد فيما هو
تدبير مسجد بمنزلة الملاك ثمة الفتوى و الجولها فتح الحديث اذا
غسل اطراف اصابعه لم يغسل عضواً تاماً انما اشار اليه لم رحمه الله تعالى في المحقق الى